لقد أطلق مؤرخو الفكر الاقتصادي ،اسم "**مدرسة التجاريين**"على تيار فكري جديد في المجال الاقتصادي ،شارك في تكوينه عدد كبير من المفكرين ويتميز هذا التيار الفكري الجديد ،بأنه لم يتكون دفعة واحدة ولم تتضح معالمه الفكرية كاملة في وقت واحد،بل أنه كان خاضعا لتطورات طويلة المدى.

أولا-انهيار النظام الإقطاعي:

1-هروب رقيق الأرض:

لم يستطيع رقيق الأرض تحمل الطلبات المتزايدة التي كانت تستنفذ كل منتجاتهم و مجهوداتهم ففضل الكثير منهم الهروب من الإقطاعيات إلى المدن طلبا للحرية والرزق،فقد أدى ذلك إلى **زعزعة النظام الإقطاعي** وعدم إمكانية استمرار وجوده.

وكانت المدن المنبثقة من الحضارة الرومانية القديمة ازدادت أهميتها شيئا فشيئا،نتيجة لتوسع الآفاق التجارية، وهكذا وجدت التجارة طريقها إلى العالم الإقطاعي ،فغيرت من صفته الزراعية الغالبة وأصبحت التجارة مناهضة للنظام الإقطاعي.

2-ظهور النقود كقوة جديدة لمناهضة النظام الإقطاعي:

نجم عن **اكتشاف العالم الجديد**، استخدام التجار **للنقود** في معاملاتهم مع طبقة الحرفيين، واستخدام أمراء الإقطاع للنقود في شراء حاجاتهم من المنتجات، وهكذا تحطمت رابطة التبعية وما تفرضه من التزامات عينية وتحطم معها نظام رقيق الأرض ،الذي هو عماد وأساس النظام الإقطاعي.

3-تعاون طبقة التجار مع الملوك للقضاء على سلطة أسياد الإقطاع:

التقت مصلحة طبقة التجار مع الملوك للقضاء على أمراء الإقطاع،فمصلحة التجار كانت تتمثل في زيادة استقلال مدنهم عن سلطات الإقطاع،ومصلحة الملوك كانت تتمثل في تدعيم سلطة الإدارة المركزية،وفي تولي الإدارة المحلية. وهكذا قضي كل ملك على سلطات أمراء الإقطاع ،وظهرت الدولة بمعناها الحديث كجماعة تقوم على أساس قومي وتخضع لسلطة مركزية واحدة يرأسها حاكم وهو الملك.

كل ذلك هيأ المناخ المناسب لنشأة النظام الرأسمالي،وسميت هذه الفترة بفترة **(الرأسمالية التجارية)**،بحيث أصبحت طبقة التجار ،هي الطبقة المسيطرة والموجهة للاقتصاد وساعدهم في ذلك اكتشاف العالم الجديد ،وتدفق النقود من ذهب وفضة على المدن الأوربية،فكان أمرا طبيعيا أن يسود في ذلك العصر مناخ فكري مختلف تماما عما سبقه في العصور الوسطى، ومن هنا التجأ التجار

إلى الصناعة لخدمة التجارة،فكانوا يجلبون من العالم الجديد المواد الأولية ،ثم يصدرون إليه و إلى بقية العالم سلع مصنعة.

ثانيا-التحليل الاقتصادي لفكر المدرسة التجارية: (ق 15و ق16)

نجم عن التغيرات التي حدثت وأدت إلى انهيار النظام الإقطاعي، **ظهور مذهب التجاريين في القرن الخامس والسادس عشر**،وكان لهذا المذهب السيادة والريادة حتى أوائل القرن الثامن عشر.

1-نظرة التجاريين للدولة الحديثة:يقوم الفكر السياسي في عصر التجاريين على أن "**الدولة الحديثة**" يجب أن تكون قوية وموحدة،حتى يمكن أن تقاوم ذيول الإقطاع وسلطان الكنيسة،وتتصدى لأي عدوان خارجي عليها،ويجب أن تكون **غاية النظام الاقتصادي** هي تحقيق هذه القوة ولذلك سميت نظريتهم بنظرية " **الاقتصاد للقوة**"،وأية واسطة تحقق هذه الغاية تنهض لها جميع المبررات بصرف النضر عن مبادئ الأخلاق كما ذكر **ميكيافيلي** في كتابه **الأمير**.

2- نظرة التجاريين للثروة: يجب أن تسعى الدولة إلى تنمية ثروتها،ويقصد التجاريون بالثروة "**الذهب والفضة**"، وبقية المعادن النفيسة الأخرى ،ولكي تكون الدولة قوية يجب أن تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي للحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة.

وقد نظر التجاريون إلى **الثروة** الكلية في العالم على أنها ثابتة الحجم،وترتب على فكرتهم هذه أن اعتبروا،أن ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة هو خسارة في نفس الوقت لدولة أخرى نتيجة لما تفقده هذه الدول من هذه الثروة.

3-نظرة التجاريين للتجارة الخارجية:لما كانت التجارة الخارجية هي الوسيلة الأساسية لانتقال المعادن النفيسة بين الدول ،اهتم أصحاب هذه المذهب بالتجارة الخارجية ،وبضرورة تدخل الدولة للعمل على تحقيق **ميزان تجاري فائض** ،ويتم ذلك بالعمل على **تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات.**

وقد شجعت هذه النظرة إلى زيادة حدة المنافسة المشروعة،وغير المشروعة بين الدول لاكتساب المزيد من المعادن النفيسة،فكان من الطبيعي أن تضع كل دولة لنفسها سياسة وطنية، لوضع عقبات في طريق السلع الواردة إليها من الدول الأخرى،لأن كل دولة يجب أن تنظر إلى مصلحتها الوطنية فقط على حساب مصالح الدول الأخرى.

4-نظرة التجاريين لارتفاع الأسعار: حاول التجاريون الكشف عن السبب الحقيقي لارتفاع الأسعار، وأعطيت في هذا الصدد عدة تفسيرات مختلفة لهذه الظاهرة ،وقد جاء تفسير هذه الظاهرة عن طريق العلامة الفرنسي "**جون بودان**" **jean bodin عام 1568**،الذي وضع أسس النظرية التي عرفت باسم "**النظرية الكمية في قيمة النقود**"،والتي لعبت دورا هاما في الفكر الاقتصادي اللاحق وظلت مأخوذا بها حتى منتصف القرن العشرين.

ثالثا-انعكاسات الفكر التجاري على السياسات الاقتصادية للدول الأوربية:

انعكست آراء التجاريين بشكل خاص على السياسات الاقتصادية للدول الأوربية، والتي كانت غايتها كسب الذهب والفضة ،وقد اختلفت السياسات الاقتصادية التي طبقتها كل دولة تبعا لاختلاف ظروفها وقدراتها للحصول على المعادن النفيسة .

1-السياسة المعدنية في اسبانيا:

اعتمدت سياسة اسبانيا الاقتصادية على المستعمرات في الحصول على الذهب والفضة والمعادن النفيسة الأخرى،بصورة مباشرة عن طريق استغلال مناجم الذهب والفضة الكائنة في مستعمراتها في أمريكا اللاتنية، وتأمينا لتحقيق هدف هذه السياسة ،فقد اتخذت اسبانيا نوعين من التدابير وهما:إصدار التشريعات الهادفة إلى **تجريم تصدير معدني الذهب والفضة** إلى الخارج.**وتنظيم التجارة الخارجية** ،تصديرا واستيرادا على النحو الذي يكفل عدم خروج المعدنين إلى الدول الأخرى،وتحقيقا لذلك طبقت الإجراءات التالية:

أ-كانت السفن التي تنقل البضائع الاسبانية للخارج ملزمة بأن **ترد** إلى داخل اسبانيا قيمة تلك البضائع بالذهب والفضة.

ب-إلزام التجار الأجانب الذين يبيعون سلعا داخل اسبانيا بعدم تحويل أثمانها إلى الخارج،بل عليهم إنفاقها في شراء منتجات اسبانية.

ج-كان يسمح على سبيل الاستثناء،خروج الذهب والفضة في بعض الحالات مثل تسديد ديون الملك،ودفع النفقات اللازمة للبعثات الدبلوماسية التي كان يرسلها الملك للخارج.

وإزاء تفاقم عمليات تهريب الذهب والفضة إلى الخارج،لجأت اسبانيا لمواجهة هذا الخطر إلى فرض عقوبة الإعدام على كل من يصدر ذهبا إلى الخارج،كما قررت منح مكافآت سخية لكل من يبلغ السلطات المختصة عن عمليات التهريب غير المشروعة.

2-السياسة الصناعية في فرنسا:

لقد كان هدف السياسة الصناعية في فرنسا،هو زيادة حصيلة فرنسا من المعادن النفيسة بطريق غير مباشر،وذلك **بالاتجاه لزيادة الصادرات على الواردات** ،على أن تكون الصادرات من المنتجات الصناعية وليس من المنتجات الزراعية، باعتبار أن المنتجات الصناعية غالبا ما تكون مرتفعة القيمة عن المنتجات الزراعية ،فضلا عن أنها أقل حجما أو وزنا من المنتجات الزراعية ،وهذا يؤدي إلى انخفاض النفقات ،وأخيرا لا يخضع الإنتاج الصناعي إلى التقلبات الجوية التي يخضع لها الإنتاج الزراعي وبالنتيجة يمكن التحكم بسهولة في كمية المنتجات الصناعية.

لذلك كان من الواجب تشجيع الصناعة وتقويتها وقد تم ذلك باتخاذ عدد من الإجراءات أهمها:

-إمداد **الصناعة الوطنية بالمعونات المالية.**

-**إنشاء صناعة حكومية** بقصد تحسين أنواع المنتجات .

- **تأسيس شركات كبرى** تعمل على تصريف منتجات الصناعة الفرنسية في الأسواق الخارجية .

-خفض تكاليف الإنتاج وبالذات ،ثمن المواد الأولية وأجور العمال.

3-الصناعة التجارية في انجلترا:

تقوم السياسة التجارية في انجلترا على الحصول على المعادن النفيسة من الخارج عن طريق القيام بالتجارة بين بلدان العالم المختلفة، وقد ساعدها في ذلك أسطولها التجاري البحري الضخم، كما سنت القوانين التي كانت تستهدف حماية التجارة الانجليزية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك قانون "**الملاحة**" الذي أصدره "**كرومويل**" سنة 1615،وينص هذا القانون على ما يلي:

أ-أن تكون السفن العاملة في مجال التجارة بين انجلترا ومستعمراتها مملوكة كلية لمواطنين انجليز.

ب-أن يكون ثلاثة أرباع طاقم هذه السفينة من فنيين وإداريين وعمال بحريين من الرعايا الانجليز.

ج-أن يتم نقل البضائع والسلع الواردة من الدول الأخرى إلى انجلترا ،على سفن انجليزية أو على سفن مملوكة للدول المنتجة لتلك السلع والبضائع.

إلى جانب السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدول الأوربية الكبرى في عصر التجاريين كما رائينا آنفا،فقد كانت الدول الكبرى حينذاك ،تطبق ما كان معروفا "**بالميثاق الاستعماري**"أو "**قانون المستعمرات**"،وجوهر فكرة هذا الميثاق أساسها،أن جميع المستعمرات ليست سوى مناطق مخصصة لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية،ويمكن تلخيص مبادئ الميثاق الاستعماري في المبادئ التالية:

أ-جميع المنتجات والمعادن التي تخرج من المستعمرات يجب أن تكون وجهتها نحو الدول الاستعمارية وعلى سفن تابعة لها.

ب-جميع السلع والبضائع التي تدخل المستعمرات ،يجب أن تكون من إنتاج الدولة المستعمرة وعلى مراكبها.

ج-يحرم القيام بعمليات صناعية في المستعمرات.

د-لا يمكن للتجار في الدول الاستعمارية ،شراء منتجات المستعمرات إلا من المستعمرات التابعة للدولة.